مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المركز والإقليم نقاط الخلاف وبوادر الائتلاف دراسة في علاقة المركز (بغداد) مع إقليم كردستان (أربيل) 2003 – 2013

اسم الكاتب: أ.د. عبد السلام ابراهيم بغدادي

رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7269

تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 11:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المركز والإقليم
نقاط الخلاف وبوادر الائتلاف

دراسة في علاقة المركز (بغداد) مع إقليم كردستان (أربيل) ٢٠٠٣ــــ٢٠١٣

أ.د. عبد السلام إبراهيم بغدادي (*)

ملخص البحث

بنيت الدراسة على فرضية مفادها، ان هناك (خلافا) بين المركز والاقليم، وان هذا الخلاف يمكن ان يتراجع الى مستوى (اختلاف) ان اتفق الطرفان على حلول وسطى، مبنية على تنازلات متبادلة تراعي مطالب جميع الاطراف (العرب، الكرد وجميع الشرائح الوطنية الاخرى). وربما يتحول(الاختلاف) الى تطور نوعي يفضي الى (الائتلاف)؛ وذلك عندما يدرك الجميع ان الشراكة وليس الاقصاء او الانعزال هي الاساس في بناء الوطن.

Abstract

The Relation Between Iraqi Federal State and Kurdistan Territory 2003-2013

Prof. Dr. Abdulsalam Ibraheem Baghdadi

This study had belt on hypothesis that refers there are(Conflict) between the center(Baghdad) and the territory(Erbil) and this conflict can be backtracks to the level(Difference), if the two parts agree upon compromise solution, built-up upon mutual renunciations conserve all parts(Arabs, Kurds and all another national components). And here, the difference may be transformed to qualitative development that leads to the coalition. When all parts perceive that the partnership is the basis in building oh homeland, not the isolationist or banishment policies.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

المقدمة :

هل يوجد خلاف قائم بين المركز والإقليم، بعد أحدى عشرة سنة من الشراكة (الرسمية) على مستوى العملية السياسية الإتحادية؟ واذا كان هناك خلاف، فما هو شكله وطبيعته؟ وهل هو من النوع العابر والبسيط والمرحلي، والذي لا يمكن أن يؤدي الى تحولات هيكلية أو بنيوية في إطار العلاقة؟ أم أنه خلاف جذري وعميق، وأنه في حال استمراره سوف لن يقوض العملية السياسية حسب، وإنما سوف يفكك البنية الهيكلية للدولة العراقية برمتها ؟

الحقيقة إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة يقود الى الفرضية التي بنيت عليها هذه الدراسة ، وهي أن هناك (خلافاً) بين المركز والإقليم، وأن هذا الخلاف يمكن أن يتراجع الى مستوى (إختلاف)، إن أتفق الطرفان على حلول وسطى، مبنيَّة على تنازلات متبادلة تراعي مطالب جميع الأطراف (العرب والكرد وجميع الشرائح الوطنية العراقية)، وربما يتحول (الإختلاف) إلى تطور نوعي يفضي الى (الإئتلاف)؛[1] وذلك عندما يدرك الجميع أن الشراكة وليس الإقصاء هي الأساس في بناء الوطن .

وفي الوقت نفسه، فإن (الخلاف) إن لم تُدرك أبعاده وتُحسن إدارته ، عبر الحوار والتفاوض، فإنه قد يتطور إلى مستوى (الصراع)، الذي لا يعرف أحداً الى أين سينتهي؟ لأن البدائل السيئة كثيرة، بينما الجيدة محدودة. وهنا تكمن براعة الإدارة في إدراك مستوى التهديد والخروج بحل توافقي مبني على الشراكة والتوازن (الضمني) والتوافق (العملي) الذي يجعل الخيارات مبنية على أساس المواطنة والكفاءة والنزاهة، لا على اعتبارات المحاصصة الضيقة التي لن تفضي في المحصلة إلا إلى مسارات مغلقة.

عليه فإن المتابع لهذه الدراسة المتواضعة قد يجد مستويين من المسارات، الأول: تفاؤلي (مفتوح)، والآخر: تشاؤمي (مغلق)، ليس هذا من وحي الدراسة، وإنما مما تستنبطه من مخرجات العملية السياسية، التي تبدو توافقية (تعاونية) حيناً وتباعدية (صراعية) حيناً آخر.. إذ يزدحم المشهد السياسي أحياناً بالإجتماعات واللقاءات وتبادل الزيارات التي تبعث الأمل في النفوس ، ولكنه ينقلب فجأة إلى مناكفات وتصريحات متشنجة، تفضي إلى مقاطعات

سياسية لجلسات البرلمان وإجتماعات مجلس الوزراء – كما حدث عند مناقشة ميزانية العام ٢٠١٣ – إذ قاطع النواب والوزراء الكرد اجتماعات المجلسين (النيابي والوزاري) في العاصمة بغداد [٢] . وهو أمر لن يهدد – في حال استمراره – بانفضاض العملية السياسية حسب ، بل بتفكيك عرى الوحدة الوطنية .

ومن البديهي ، القول : ان هذا الخلاف لا ينحصر بين المركز والإقليم فقط ، وإنما يتعدى الى الأطراف الأخرى، ومن بينها القائمة العراقية ، وهو خلاف أفضى إلى انسحاب بعض من قادتها ، وإنزواء البعض الآخر .

وعليه، فإن مسار الدراسة، أخذ – وبحكم الأمر الواقع – بعدين؛ الأول توافقي، والثاني: إنزوائي.. وفقاً لمجريات العملية السياسية. التي لم تعرف مساراً تعاونياً أو صراعياً، بل الأثنين معاً !

وهذا يعني أنه بقدر ما هناك (خلاف) فأنه هناك رغبة في تحويله إلى (اختلاف) ، وربما – في حال توافق الجميع على الشراكة المتوازنة – ان يتم ترقيته إلى (أئتلاف) .. فالأئتلاف يأتي من الاختلاف وليس من الخلاف.[٣]

عليه ، فإن الدراسة قامت على أساس أن هناك خلاف... وأن هناك في الوقت نفسه – رغبة في تجاوزه ، وتسويته ، وتحويله إلى إختلاف وربما الى أئتلاف .

نخلص : إلى أن الدراسة ، أعترفت بوجود خلاف ، وحددت بعض ملامحه – معتمدة في ذلك على وثائق ونصوص وتصريحات كبار المسؤولين – ولم تكتف بعرض هذا اللون المعتم، بل أنتقلت الى الفاتح منه أيضاً ، وهو اللون المتمثل بالبحث عن آلية للحل – وفقاً لرؤى الطرفين (المركز والإقليم) – فضلاً عن مقترحات جاءت بها الدراسة من واقع عرض الحال . متبعة في ذلك ، منهجاً استقصائياً مع الإستعانة بالمنهج النظمي (السيستماتي) في معالجة مجريات العلاقة وما تشهده من شد وجذب ، لتخرج بحصيلة مفادها ، أنه طالما هناك مشكلات ، فإن هناك حلول . والأمر كله يتوقف على الرغبة في الحل والمقدرة عليه، والتصميم على تحويله من إطار نظري الى سياسات عامة ملموسة .

مدخل: (الإعتراف بالإختلاف)

بدءاً ينبغي تحديد مشكلة البحث الأساسية ، وهي أن هناك خلافاً بين المركز والإقليم حول عدد من القضايا والمسائل العالقة ، بعضها مزمن وبعضها الآخر مستجد . وللتثبت من هذا الخلاف، وتحديد بعض نقاطه، لابد من إيراد بعض الوقائع التي تؤكد ذلك وتؤيد وجوده .

ونبدأ من الإقليم ، لأن المدخلات تأتي من هناك لتصب في المركز ، الذي يفترض أن يحولها الى مخرجات ، بعد أن تمر هذه المدخلات ، بدورة الأخذ والعطاء داخل الكابينة الحكومية لتخرج على شكل سياسات عامة ، ترضي الجانب الكردي أحياناً ، وتثيره أحياناً أخرى ، في تغذية عكسية مستمرة [Feedback] منذ أحدى عشرة سنة متواصلة .

I – الخطاب السياسي للأقليم (أربيل)

بدءاً يمكن القول ، ان الاقليم يعترف بوجود خلاف مزمن ومستجد مع المركز ، ويستدل على ذلك بجملة من المؤشرات المتمثلة بالافصاحات والتصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين الكرد .. ومن ذلك ما أفصح عنه السيد مسعود بارزاني – رئيس إقليم كوردستان العراق – بأن " هناك مشكلات وخلافات بيننا " [٤] ، أي مع المركز .

ويحدد رئيس الإقليم ان هذه " المشكلات التي نشهدها اليوم في العراق ، هي نتيجة عدم الإلتزام بالشراكة والتعايش "[٥] .

ويظهر من خلال هذا الطرح أن الكرد – ووفقاً لخطابهم – يعانون من ضعف الشراكة أو عدم الإلتزام بها من قبل المركز . ويتضح ذلك من خلال تصريحات أخرى للسيد مسعود بارزاني ، منها ما قاله – خلال شهر آذار (مارس) ٢٠١٣ – : " الذي يحصل الآن ليست شراكة ، وإذا كانت تبعية ، فإننا لن نقبل التبعية والوصاية من أحد لذا نحن شعب كردستان نريد جواباً ، عن هذا السؤال ، إذا كان الجواب بنعم ، فإننا لن نقبل عهوداً من غير عمل ، بل نريد عملاً لأننا تعبنا ومللنا سماع وعود دون عمل ، وإلاّ ، فكل يدرك الطريق الذي سيسلكه "[٦] .

ويأتي هذا الإفصاح بعد أقل من ثلاثة أشهر من تأكيد سابق لرئيس الإقليم نفسه – خلال استقباله لـ بريت ماكغورك مستشار وزارة الخارجية الأميركية – إذ أبلغه حسب مصدر بديوان رئاسة الإقليم ، أنه " صحيح هناك أزمة بين حكومة الإقليم والحكومة العراقية ، ولكنها ليست محصورة بأربيل وبغداد فحسب ، بل هي مشكلة الحكم في العراق ، ومشكلات الإقليم والمركز جزء من تلك المشكلة الكبرى التي ينبغي إيجاد الحلول النهائية لها ، وأساس المشكلة هي افتقاد الحكم الى الشراكة الحقيقية ، فإذا كانت الحكومة الحالية هي حكومة شراكة وطنية ، يجب ألاّ تؤدي عملها بهذا الشكل الذي نراه ، ولذلك أرسلنا برسالة إلى التحالف الوطني بهذا الصدد وما زلنا ننتظر ردهم " وأضاف بارزاني أن "كل مشكلة ولها حل ، ولكن يفترض أن تكون هناك إرادة جدية وحقيقية لذلك ، نحن في الإقليم لن نكون عقبة أمام أي خطوة تهدف إلى حل أزمات البلاد ، وما يجري اليوم هو نتيجة لتراكمات علينا أن نبحث عن أسبابها ، وألا نسمح بتكرارها في المستقبل "[٧] .

ويبدو أن الزعماء الكرد يضعون مسألة (الشراكة) في مقدمة القضايا المختلف عليها مع المركز ، وهذا ما أدركناه من خلال أقوال السيد رئيس الإقليم ، وما يذهب اليه كثير من القادة ، ومنهم النائب مؤيد طيب ، الناطق بإسم الأئتلاف الكردستاني في البرلمان العراقي ، إذ يشير الى وجود (خلافات سياسية بسبب تعطيل مبدأ الشراكة الوطنية من قبل إئتلاف دولة القانون)[٨] – وفقاً لما يقوله – وأكد أيضاً إن " جميع الفرقاء السياسيين أصبحوا غير راضين عن تصرفات حكومة المالكي مما أدى الى إعاقة عمل البرلمان والقضاء والحكومة في تقديم الخدمات " [٩] ... حسبما ذهب اليه النائب طيب .

وليس من وظيفة البحث هنا التعليق ، لكن الحقيقة ان الجميع ((عرباً وكرداً)) يشاركون في هذه الحكومة ، فان كان هناك قصور ، فالجميع يتحمل ذلك . لكن مما يُستشف من التصريح إن الكرد يعانون من ضعف الشراكة السياسية مع بغداد . بمعنى آخر ، عدم إشراكهم في الأمر – وفقاً لما ورد عنهم – من تصريحات وإفصاحات . وفي تصريح له اثناء ترؤسه للإجتماع الأسبوعي لمجلس وزراء إقليم كردستان يوم ٢٧ / ٢ / ٢٠١٣ ، أعترف

نيجيرفان بارزاني بوجود مشكلات مع المركز ، إذ قال في ضوء في أنباء عن زيارة قريبة له الى بغداد " نحن لدينا مشكلات مع بغداد ويجب معالجتها ، فمثل هذه الأمور تحتاج إلى التحاور وتبادل وجهات النظر لذلك متى ما حددنا موعد الزيارة فلن نتردد في ذلك " . وأضاف : " زيارتنا لبغداد لا تعني التغلب على جميع المشكلات العالقة ، فهذه المشكلات المتراكمة لا يمكن حلها بين ليلة وضحاها ولكننا من منطلق إيماننا بالحوار مستعدون لتبادل الزيارات كلما تطلبت الحاجة ذلك " (١٠) .

وعند زيارته لبغداد يوم ٢٩ / ٤ / ٢٠١٣ أثار السيد نيجرفان بارزاني – رئيس وزراء اقليم كردستان – في حواره مع المركز (بغداد) ثلاثة أمور ، عدَّها مبادئ أساسية هي (الشراكة والتوازن والتوافق) . موضحاً أن حواره "لا يقتصر على المشكلات العالقة بين بغداد وأربيل بل يشمل الواقع العراقي ككل ، وأن الاقليم لا يرغب بحل مشكلاته على حساب أية جهة أخرى " (١١) . وهذا ما ذهب اليه أحد الباحثين ، من أن هناك أجواء توتر متفاقم – واصفا الأجواء التي سادت أواخر العام ٢٠١٢ – " بين بغداد وأربيل ، بانها تنذر بنشوب حرب بينهما جراء مواجهة الجيش العراقي والبيشمركة الكردية بعضهما لبعض على أمتداد جبهة عريضة ، ثم إن لتراجع حكومة المالكي عن اتفاقيات وقعتها مع الأطراف العراقية لحل الأزمة التي تعصف بالعراق منذ سنوات ، كأتفاقية أربيل مثلاً التي قضت بإناطة وزارة الدفاع إلى إئتلاف ((العراقية)) والمجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية إلى رئيسه د. اياد علاوي ، أكثر من مثال " (١٢) . وفقاً لما ذهب اليه هذا الباحث ، الذي يُستنبط من مقاله أن هناك تراجعاً عن الشراكة، وأن هذا التراجع من مسؤولية المركز دون الاطراف الأخرى .والحقيقة أن الجميع يتحمل مسؤولية التراجع، لان– كما ذكرت الدراسة – الكل (يشارك في العملية السياسية، وأن كانت المشاركة على درجات . إذن يبقى هاجس الشراكة والتوازن والتوافق قائماً عند القادة الكرد ، وهنا تنقل مصادر عن أحد القياديين المقربين من رئيس الإقليم قوله : " ان أي مساس بوضع التوافقات السياسية القائمة من شأنه أن يؤدي الى إختلال التوازن السياسي بدوره ، وهذا أمر خطير ، قد ينسف العملية السياسية في العراق برمتها . "

ويضيف : "لا يمكن إدارة العراق بلون واحد أو مذهب واحد أو مكون قومي واحد، وهذا واضح للجميع". لأن العملية السياسية – وفقاً لرأيه – " بنيت في العراق أساساً على التوافقات، وبموجب هذا المبدأ تم تقاسم السلطات بين المكونات الثلاثة الرئيسة في العراق". وتابع: "هذا التوافق السياسي لا يمكن المساس به أو التفاوض بشأنه مرة أخرى لأنه بات من المسلمات " (١٣) . ومما يؤكد علو مبدأ التوازن في الخطاب الكردي مع بغداد هو ما أفادت به النائبة الكردية نجيبة نجيب ، إن من ضمن المحاور التي يفترض أن يكون رئيس وزراء الاقليم نيجرفان بارزاني قد ناقشها في بغداد – خلال زيارته التي تمت الاشارة اليها – هو محور (التوازن) فضلاً عن (ادارة الملف الأمني واشكالات الموازنة لعام ٢٠١٣ وملف النفط) (١٤) . وعلى صعيد آخر– لكن ذي علاقة بمجمل الخلاف – يلخص السيد فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان – المسألة بقوله : " العراق يمر اليوم بمشكلة كبيرة وعسيرة ، وهذه المشكلة لا تخص العلاقات الثنائية أو الثلاثية القائمة بيننا وبين الأطراف العراقية المختلفة ، بل هي مشكلة عامة تتعلق بالعملية السياسية برمتها ، وأطراف هذه العملية لديها مشكلات في العلاقات "(١٥) . بل أن السيد محمود عثمان – القيادي في التحالف الكردستاني والنائب في مجلس النواب العراقي (البرلمان) – يعترف بأن المشكلة حادة لدرجة تتطلب – وفق رأيه – ضمانات دولية، أذ يقول: ان ((حدَّة الازمة التي يعيشها البلد تعد الاشد منذ تشكيل اول حكومة عقب سقوط النظام السابق وكثرة الخلافات السياسية بلورت لدينا فكرة حاجة العراق الى ضمانات دولية طالما أننا غير قادرين على حل الخلافات والمشكلات السياسية والتي باتت تهدد الوضع الأمني والسياسي للبلد)). وبيَّن أن أكثر نقاط الخلاف، تتركز في "الشراكة والتوافق والمادة ١٤٠ ومستحقات الشركات النفطية والبيشمركة".(١٦) وكذلك ((عدم أقصاء الاطراف من العملية السياسية، وحل المشكلات المالية بين الأقليم وبغداد))(١٧) . وهذا ما ذهب اليه السيد نيجرفان بارزاني خلال زيارته المنوه عنها سابقاً الى بغداد من أن أهم نقاط الخلاف مع المركز، تتحدد ب"قانون النفط والغاز والمادة ١٤٠ ورواتب البيشمركة وإنتشار عناصر أمن الأقليم في مناطق متنازع عليها"(١٨) .

وكرر بكر حمة صديق – النائب في البرلمان العراقي عن الاتحاد الاسلامي الكردستاني – بأن الخلاف يتركز على (عمليات دجلة) والخلافات (حول الموازنة المالية لعام ٢٠١٣، ودفع مستحقات الشركات النفطية العاملة بالإقليم)[١٩]. ويذكر السيد علي بابير، توصيفاً موجزاً للخلاف القائم بين المركز والاقليم، وهو توصيف يتسم بنوع من المرونة والتوازن، إذ يقول: "العلاقة بين المركز والاقليم كانت تسودها الحدة والشدة في السابق وهي مقبولة الى حد ما ولم تصل الى حال تكون فيه مستعصية جداً، بسبب نوعين من المشكلات أولهما مزمنة تتمثل بعدم تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور والتعاقدات النفطية وحسم قانون النفط والغاز وغيرها من المشكلات الاخرى، اما النوع الثاني فهي المشكلات الطارئة كتشكيل قيادة عمليات دجلة والتصريحات النارية المتبادلة بين الجانبين، ونحن لا نحمل المركز فقط مسؤولية تصعيد حدة هذه المشكلات بل أن الأقليم يقع عليه بعض العتب ولكن من يتمتع بمسؤولية اكثر تقع عليه مسؤولية أكبر". [٢٠](*) ويطرح النائب محمود عثمان، نقاط أخرى، منها: (غياب الثقة بين الاطراف السياسية، بسبب عدم تنفيذ الاتفاقات الموقعة، فهناك اتفاقية أربيل التي بموجبها تشكلت الحكومة [عام ٢٠١٠]، وهناك الورقة الكردية التي وافق عليها المالكي قبل تشكيل الحكومة، والتي تتضمن حل مسألة قانون النفط وقوات البيشمركة والمناطق المتنازع عليها، وكل هذه لم يتم تنفيذها)[٢١]. ويشير عثمان إلى "أن المبادرة اليوم بيد المالكي فهو رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، وتترتب عليه مسؤوليات كثيرة لاستقرار البلد ، فوضع العراق اليوم في خطر". [٢٢] ويبين النائب مؤيد طيب – الناطق بأسم التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي – ، إن هناك لجان تم الإتفاق على تشكيلها بين الحكومة الإتحادية والاقليم لحل المسائل العالقة ، وهذه اللجان – وفقاً لقوله – قد بدأت عملها ، مبيناً : ((ان الاولوية في حل المشكلات ستكون للقضايا المشتركة التي تتعلق بالسلطتين التنفيذية والتشريعية كقانون النفط والغاز الذي في حال تشريعه فأنه سيكفل حل العديد من المشكلات، فضلاً عن المسائل التي يطمح الجميع الى معالجتها من خلال عمل تلك اللجان ، كموازنة البيشمركة وتمرير قانون ترسيم الحدود الادارية للمحافظات والملف الامني في

المناطق المختلف عليها والمادة ١٤٠ . والمح طيب ان مستحقات الشركات النفطية في اقليم كردستان والتي لم تثبت ضمن موازنة عام ٢٠١٣ لا يمكن ان تحل الا بتشريع قانون النفط والغاز ، لافتاً الى وجود اختلافات في فهم صلاحيات الاقليم والحكومة الاتحادية بشأن هذا الموضوع ، مرجحاً تجدد الخلافات على موازنة ٢٠١٤ كما حصل في موازنة هذا العام ، واصفاً تلك الخلافات بانها طبيعية وقابلة للحل . وكانت موازنة هذا العام ٢٠١٣ شهدت العديد من الخلافات بين الكتل السياسية وأئتلاف الكتل الكردستانية على مستحقات الشركات النفطية العاملة في الاقليم))[٢٣]. وهكذا فأن النقاط التفصيلية ، التي يدور حولها الخلاف الكردي مع المركز ، تتمحور حول (حق تطوير القطاع النفطي في الإقليم ، وإبرام العقود النفطية والخلاف حول المادة ١٤٠ ، وكذلك الخلاف حول موازنة البيشمركة ، التي تصر وزارة البيشمركة الكردية، بأن الدستور يعترف بحق البيشمركة من الموازنة الاتحادية للتسليح والتدريب والتجهيز)[٢٤]. ويبدو من خلال المعطيات المتوفرة – إن الجانبين (المركز والإقليم) قد شخصا أهم بؤر الخلاف الحادة، وأتفقا على إيجاد صيغة للخروج بحلول مقنعة بشأنها، خاصة (ما يتعلق بموضوع موازنة الدولة، وميزانية البيشمركة، والمادة ١٤٠ ، وقانون النفط والغاز الاتحادي)[٢٥]. ويُستشف من المتابعات أن الإتفاق تضمن سبع نقاط شكلت محور الخلاف بين الجانبين ؛ (تمثلت في تعديل قانون الموازنة المالية الإتحادية العامة للعام الحالي ٢٠١٣ ، وحسم قانون النفط والغاز ، وحسم مسألتي قيادتي عمليات دجلة والجزيرة ، وإعادة ترسيم الحدود الادارية للمناطق الكردستانية خارج الإقليم ، وتعويض ذوي المؤنفلين ، وضحايا القصف الكيمياوي ، والادارة المشتركة لمسألة منح التأشيرات والمطارات من قبل حكومة المركز والأقليم ، وتعيين ممثل لحكومة الإقليم في بغداد ، وآخر للحكومة الإتحادية في أربيل للتنسيق وتبادل المعلومات)[٢٦]. وهنا يذكر الفريق جبار ياور – الأمين العام لوزارة البيشمركة – ان (لجنة مشتركة تنهمك حالياً في وضع مسودة إتفاق تتكون من٦– ٨ نقاط أساسية تهدف الى حل المشكلات والخلافات ، وبعد ذلك ستقوم لجان عدة مشتركة بتنفيذ القرارات المتفق عليها)... بيد ان الفريق ياور نفى في الوقت نفسه (توقيع أي اتفاق بين أربيل

وبغداد)[٢٧]. ويبدو أن الموضوع سيأخذ وقتاً حتى ينضج، فالمشكلات العالقة هي اكبر من أن يحلها إتفاق أو لقاء ، بل الأمر يحتاج الى لقاءات وحوارات طويلة ومكثفة ، ربما تمتد لسنوات.

وعلى صعيد آخر – لكن ذي صلة – فإن الزعماء الكرد يشكون من عدم التزام بغداد بالدستور .. وهذا ما ذهب اليه فلك الدين كاكائي – وزير الثقافة الكردي السابق والراحل [توفي عام ٢٠١٣] والمقرب من السيد مسعود بارزاني – الذي قال : " أن الالتزام ((بهذا الدستور هو الضمانة الأساسية لحماية وحدة العراق ولكن اليوم هناك انتهاكات متكررة ومتعددة لمضامين هذا الدستور ، وهناك أطراف سياسية لا تلتزم به ، وعليه، فإن من حقنا أن نختار طريقاً أخر مادام هناك من لا يحترم الدستور ويلتزم به " . ولا يخفي القيادي الكردي أن " حق تقرير المصير هو أحد الخيارات في هذا الطريق ". والأداء الحالي لقيادة وحكومة إقليم كردستان يتجه نحو تحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي عن المركز وطبعاً سيجر تحقيق هذا الاستقلال الاقتصادي ، استقلالا سياسياً في المراحل المقبلة ، مما سيقرب الكرد من تشكيل دولتهم المستقلة ، فهذه لم تعد مجرد حلم يداعب خيال قيادات وشعب كردستان بل هناك خطط تعمل عليها الحكومة الحالية بالإقليم من أجل تحقيق ذلك ، خاصة بعد أن وصلت الأزمة السياسية الحالية بالعراق الى ذروة المواجهة ، وكما قال كاكائي في حواره مع ((الشرق الاوسط)) فإنه ((رغم الظلم والاضطهاد والمعاناة الكثيرة التي عانى منها شعبنا الكردي ، فأن القيادة الكردية اختارت التوجه الى بغداد فور سقوط النظام السابق لإعادة بناء العراق الجديد .. ولكن بعد عشر سنوات من بناء تلك الدولة المنشودة ، ماذا كانت الحصيلة ؟)) ، ويستطرد : ((لم نجن من هذا النظام الجديد سوى المشكلات ومزيد من الأزمات المتلاحقة التي تهدد وحدة البلاد فعلاً)))[٢٨]. وضمن هذا اللون الغامق من الخلاف ، يلخص السيد فلاح مصطفى – رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان – العلاقة بين المركز والإقليم ، " إنه ليس رباط زواج مقدساً يجب أن يدوم "[٢٩]. مما يدل

على عمق الأزمة بين الطرفين . ولا ريب ان هذا التصريح يحمل دلالات كثيرة ، لا سيما وأن مُطلقه هو المسؤول التنفيذي الأول المعني بالشأن الكردي الخارجي.

ويشكو السيد فلاح مصطفى – وهو المعني بتوفير أجواء إقليمية ودولية ملائمة وموائمة لحشد الدعم الاستثماري الخارجي لإنماء إقليم كردستان وتطوره – من أن سياسة بغداد الخارجية تضر بإقليم كردستان على صعيدي الاستثمار والعلاقات الخارجية .. إذ يقول : " للأسف ليس هذا العراق الذي كنا نتطلع إليه ونريده لكل العراقيين ، عراق ديمقراطي إتحادي يشارك فيه الجميع ، ولم تستفد المعارضة العراقية التي تسلمت مقاليد الحكم من هذه الفرصة)؛ منوهاً بأنه (بالنسبة لنا في إقليم كردستان أستطعنا خلال السنوات العشر الماضية أن نستفيد منها في البناء وتأسيس علاقات خارجية متميزة"[٣٠]. وأضاف مصطفى " لقد استطعنا ان نجلب استثمارات خارجية للإقليم وأن نبني علاقات سياسية متينة مع دول العالم وأن نسخر ثرواتنا الطبيعية لخدمة المواطن وان نتفاعل مع العالم الخارجي ، لكن هذا ليس ما نجده في بغداد ، وبدلاً من أن يقيم العراق علاقات متينة مع العالم الخارجي صار يعاني من أزمات في هذه العلاقات مع دول كثيرة " .[٣١]

نستنبط مما تقدم ، أن الخطاب الكردي – وقد أوردت الدراسة مضامينه المستوحاة من رؤى وتصريحات كبار القادة والمسؤولين – ، إنه يتدرج من المطالب التي تدخل في نطاق الشراكة والتوازن والتوافق ، ضمن الرابط العراقي الواحد الموحد ... الى دعوات حادة تدعو للبحث عن خيار خارج الدائرة العراقية ، من خلال المطالبة بحق تقرير المصير ، وهو حق يفضي إلى قيام دولة أخرى الى جوار الدولة العراقية . وهذا التدرج بين الخط البارد ، ونقيضه الساخن مرتهن بطبيعة العلاقة مع بغداد ، فإذا كانت العلاقة حسنة ، فإن الحوار أو التفاوض هو اللون الغالب ، وهو لون فاتح على صفيح بارد ، وإن كانت بخلاف ذلك، فإن التوتر أو الحدة أو التشنج هو الخيار الذي يطفح على السطح، وهو بلا ريب سطح ساخن، وبلون قاتم. لذا يرى كثير من السادة الكرد ، ومنهم فلك الدين كاكائي، أنه (ما زالت هناك افاق

واسعة أمام الحوار والتعايش"[٣٢]. مستبعداً الإنفصال عن العراق قائلاً: "لا أعتقد ان القيادة الكردية ستخاطر في هذه المرحلة بالإنفصال وخوض مغامرة غير محسوبة "[٣٣].

وبدوره أكد نائب رئيس الإقليم كوسرت رسول، على: " ان تكون الحكومة الاتحادية حكومة لجميع الأطراف والمكونات دون تمييز، مشدداً على أن تنفيذ بنود الدستور هو أفضل حل لجميع المشكلات "[٣٤] .

ومن جهته شدد رئيس الإقليم (مسعود بارزاني) ، على أن الدستور هو (المرجع وهو الحكم ، وعدَّ أنه طبيعي أن تحدث الخلافات ، مستدركاً ، ((لكن هناك تصميماً على أن نذلل كل العقبات ونحتكم إلى الدستور في حال وجود أي أختلاف على أي موضوع)).)[٣٥]

أخيراً ، يمكن القول، أن الخطاب الكردي هو رهن العلاقة بين المركز والإقليم . عليه يمكن أن يكون هذا الخطاب ونظيره في المركز هادئاً معتدلاً بارداً يدعو للوحدة والوئام، إن غلبت لغة الحوار والالتزام بالدستور، والعكس صحيح، إن سادت لهجة النفرة والمقاطعة والتشنج .

إذن ليس في الجعبة من علاج سوى النصح بالحوار القائم على إدراك مطالب كل طرف من قبل الطرف الآخر ، والالتقاء عند نقطة الوسط التي تقتضي التنازل المتبادل من أجل المصلحة العليا التي لا يمكن أن تتحقق الا من خلال التكاتف والوحدة التي تحترم التنوع الثقافي والخيار الديمقراطي .

٢- الخطاب السياسي للمركز (بغداد) :

بدوره ، يرى المركز ، ان العلاقة مع الإقليم – تتراوح بين المد والجزر – إذ تشوبها مشكلات كثيرة ، لكنها قابلة للحل ، إذ ما أعتمد الحوار ، وفقاً للدستور . وهنا يقول الشيخ خالد العطية نائب رئيس التحالف الوطني، رئيس كتلة إئتلاف دولة القانون في مجلس النواب العراقي: "بطبيعة الحال هناك مشكلات كثيرة، ولكني أعتقد أن كل المشكلات... قابلة للحل اذا تم الإحتكام الى الدستور والتسليم بحكم الدستور وايضاً وجود رغبة حقيقية في

ايجاد حل لهذه المشكلات والسبيل الوحيد أيضاً لمقاربة هذه المشكلات هو الحوار وليس التقاطع وليس استخدام المنابر الاعلامية وتشنيج الأوضاع وهذا لا يوصل لأي حل في رأيي وانما هو الحوار الهادئ الموضوعي المستند الى الكلمة السواء والتي نعتقد بأنها هي الدستور "[٣٦] . لا سيما وأن هناك – كما يقول سامي العسكري ، عضو البرلمان العراقي عن ائتلاف دولة القانـون – واصفاً بعض الخلافات بين المركز والإقليم : " قضايا كثيرة غير مسيطر عليها من قبل الحكومة الإتحادية، مثل المطارات والجمارك والمنافذ الحدودية ، فضلاً عن تحريك الجيش، فضلاً عن قضية المناطق المتنازع عليها، التي تخضع لسيطرة الحكومة المركزية الى أن يبَّت في مصيرها"[٣٧] .

ويعقب النائب عن التحالف الوطني ، إحسان العوادي ، عن حالة المد والجزر في العلاقة بين المركز والإقليم ، قائلاً: ان موقف التحالف الوطني بات موحداً في القضايا العالقة ، لاسيما موضوع الموازنة وإنتشار القوات الكردية شمال البلاد ، وبيَّن إن " موقف التحالف كان موحداً في هذه القضايا وتم الاتفاق على تشكيل لجان لإيجاد صيغ إتفاق مقبولة لدى الجانبين ونأمل أن يتم الإنتهاء منها قريباً "[٣٨]. وأستبعد العوادي ان يؤدي الموقف الصعب الذي تمر به الحكومة العراقية [نيسان / ابريل ٢٠١٣] الى تقديم تنازلات لمصلحة الاكراد ، وقال ((في هذه الحال ، لن يكون هناك إتفاق حقيقي)) ، وزاد : " نتوقع أن تكون هناك تهدئة وحل قريب إذا أستمرت الحوارات بين الجانبين "[٣٩]. وفي بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء السيد نوري المالكي عقب إجتماع في بغداد ، مع السيد نيجرفان بارزاني – رئيس وزراء إقليم كردستان – أعترف البيان بوجود خلاف بين المركز والاقليم ، كما انه حدد بعض نقاط الخلاف، إذ جاء فيه (ان الجانبين ناقشا مختلف نقاط الخلاف في جو من الصراحة والجدية)، وإن من بين نقاط الخلاف (قانون النفط والغاز)[٤٠]. وكان رئيس الوزراء ، ذكر في موضع آخر – خلال مؤتمر صحفي جمعه برئيس إقليم كردستان (مسعود بارزاني) ، خلال زيارة (بارزاني) الى بغداد مطلع شهر تموز / يوليو٢٠١٣ أنه (تم الاتفاق على تفعيل اللجان المشتركة لمعالجة جميع القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على

خلفية وقاعدة المصلحة العليا والدستور "ولفت المالكي إلى أن من بين القضايا التي ستعمل اللجان المشتركة على حسمها بأسرع وقت ، المادة ١٤٠ واليات تطبيقها وحدود المحافظات وقانونها ، وإجراء تعداد من أجل حسم هذا الموضوع وإنهائه حتى لا تبقى هناك مشكلة ، فضلاً عن مواضيع النفط والبيشمركة والقوات الأمنية وكل القضايا التي فيها اختلاف في وجهات النظر ، والتي من ضمنها ايضاً تمرير القوانين المعطلة).[٤١] ويستدل من التصريح ، أن هناك مستويين للعلاقة، أحدهما ساخن، ونعني به إعتراف بوجود خلاف ، والثاني بارد ، ونقصد به وجود رغبة في تجاوز هذا الخلاف ... وهذا ما أكده (بارزاني) أيضاً بقوله (إنه تم الاتفاق على إتخاذ خطوات عملية من خلال تفعيل اللجان التي أتفق على تشكيلها والتوصل للنتائج التي تخدم العراق والعراقيين)، مشيراً إلى (أن نتائج أعمال اللجان تطبق ميدانياً ولا تكون قضايا شكلية)[٤٢].

ويستنبط من تصريح ، لأحد المستشارين (مريم الريس) في مكتب السيد رئيس الوزراء ، إنه مثلما هناك خلاف ، فإنه هناك رغبة في البحث عن آليات سياسية وقانونية واجتماعية للخروج بأطر توافقية ، إذ تقول الريس : " ان هناك إتفاقاً بين المالكي وبارزاني على أن الدستور هو المرجعية العليا التي لا بد للطرفين الاحتكام إليها عند وجود أي خلاف بأي شأن من الشؤون ". وقالت في تصريح لـ ((الشرق الاوسط)) أن ((هناك قناعة لدى الطرفين بضرورة حل المسائل العالقة من خلال تكرار اللقاءات والاجتماعات ، فضلاً عن اللجان التي تم تشكيلها لغرض تحديد الأولويات والبدء بمعالجة القضايا الخلافية على أن هناك مواد تحتاج إلى وقت للتطبيق وفي المقدمة منها المادة ١٤٠ من الدستور)) . وأضافت أن ((الحكومة الاتحادية تعهدت بأن تبدي قدراً من المرونة لحل المشكلات العالقة على كل المستويات ، كما أن هناك قناعة أنه في حال وجد خلاف بشأن الدستور ذاته فإن هناك المحكمة الاتحادية التي تكمن مهمتها في تفسير القوانين وفي فض المنازعات بشأن المواد الدستورية الخلافية)) ، معتبرة أن ((مباشرة الحلول من خلال تبادل الزيارات من شأنه أن يقلص من المدد الزمنية ويسرع من الحلول ويقطع الطريق أمام أي محاولات للتشكيك وغيرها

)). واوضحت أن " لدى الطرفين من المشتركات أكثر بكثير من نقاط الخلاف ، وهو ما ينعكس ليس على مستوى العلاقات الثنائية بين المركز والإقليم ، بل على مستوى العملية السياسية في العراق".[٤٣] وهذا ما أكده السيد رئيس الوزراء بنفسه (تموز٢٠١٣).. بل إنه وتخفيفاً لحدة الإحتقان ، ذكر أن ما هو موجود إنما هو إختلاف وليس خلاف أذ يقول : ان (تنسيقاً لعمل الدولة سيجري بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان) ، و اضاف : (سيكون هناك تعاون لتنسيق عمل الدولة بين الحكومتين ؛ لأن الظروف التي تحيط بنا تحتاج لإيجاد مناخات جيدة لحل المشكلات وبرغبة مشتركة لتحصين البلد من المخاطر) ، ونفى رئيس الوزراء (وجود خلافات مع الأكراد ، وإنما الإختلاف بوجهات النظر تتعلق بالدستور) ، مشيراً الى أن " المصلحة العليا في البلد أهم من كل هذه الخلافات ".[٤٤] وسبق لرئيس الوزراء ان بيَّن في موضع آخر ، رغبة الحكومة في إيجاد مخرج للخلافات بين المركز والإقليم ، وهذا المخرج يتمثل بالحوار ، لدرجة تسمية الشخصيات المعنية بالحوار (حزيران ٢٠١٣) . وهنا يقول إنه ((تم الاتفاق على تسمية الشخصيات التي ستكلف بمواصلة البحث في حل الملفات العالقة على قاعدة الرغبة المشتركة القوية بأعادة التعاون للبحث عن المشتركات وتفعيل القدرات التي نمتلكها من اجل حماية مكتسبات الشعب العراقي في كل فصائله ومكوناته)) . واوضح رئيس الوزراء أن ((اللجان المشكلة بطبيعتها ستكون مرة في بغداد ومرة في كردستان وبحسب مقتضيات عملها)) . ولفت إلى ان ((الزيارات ستكون متبادلة وليست زيارات بين دول ، فنحن اخوان ونتزاور على أي مستويات كانت)) .

وبين أن ((حل القضايا العالقة يحتاج الى إيجاد أجواء ومناخات ايجابية ، من أجل تهدئة الاوضاع العامة في العراق بشكل عام وبين الإقليم والحكومة الاتحادية وثم التوجه نحو تفعيل دور اللجان المشكلة لبحث كل المشتركات)) ، مؤكداً أن " الهدف هو الوصول الى عملية استقرار على اساس الدستور والمصالح المشتركة ، التي نعتقد ان فيها خدمة شعبنا بكل مشتركاته دون أغفال اي مكون من المكونات التي تشترك معنا في هذا الوطن ".[٤٥] وفي هذا السياق أكد النائب سامي العسكري عن أئتلاف دولة القانون ، أن " الحكومة المركزية كانت

دائماً جادة في مبادراتها من أجل حل القضايا العالقة مع الأخوة الكرد وأن كل المبادرات للحلول كانت تأتي دائماً من المركز " (٤٦) ، وأضاف ان (القاعدة الأساسية للحل هي الدستور الذي يتطلب الألتزام به بكل مواده وليس بشكل إنتقائي وهو امر لم يعد مقبولاً من الحكومة المركزية).(٤٧) وبشأن إمكانية التوصل الى حلول ، قال العسكري، إن " الحكومة الاتحادية جاهزة لبحث كل شيء وفق القانون والدستور وليس وفق الاتفاقيات أو غيرها من القضايا التي تبقى ثانوية بالقياس الى الثوابت الدستورية " (٤٨) .

يستنبط مما تقدم ان خطاب المركز ، مثلما يقوم على الاعتراف بوجود خلاف ، مع الإقليم فإنه في الوقت نفسه، يسعى لإيجاد آلية للخروج بحلول آنية ومستقبلية لهذا الاختلاف ، بما يؤمن استمرار العملية السياسية ، وتنسيق العلاقة بين الطرفين وبما يحفظ وحدة العراق في إطار فيدرالي يقر بالتنوع الثقافي والخيار الديمقراطي ، عبر الحوارات وتبادل الزيارات واحترام الدستور.

خاتمة:

من غير تكرار لما ورد في متن البحث ، فإن البحث مثلما يقر بوجود خلاف بين المركز والإقليم ، فإنه يعترف بوجود رغبة لتحويل هذا (الخلاف) الى (إختلاف) ، وربما في مرحلة متقدمة الى (إئتلاف) . ذلك إن من طبائع الوقائع السياسية في أي بلد ، وجود خلاف ، بل حتى نزاع بين القوى السياسية المختلفة ، إنطلاقاً من اختلاف الايديولوجيات وتباين الرؤى وتقاطع الاستراتيجيات، حول المصالح العليا التي يسعى كل طرف لتحقيقها.

وفي مثل هذه الأحوال... إن أتفق أطراف العملية السياسية، على ثوابت لا تخرج عن الألتزام بالوحدة الوطنية ، والحفاظ على العقد السياسي/الإجتماعي (الدستور والقانون والعرف) والخيار الديمقراطي، والارتقاء بالبلد والسعي لنهوضه وتقدمه، فإن الخلاف يبقى هيناً ليناً .... لا سيما ان توفرت النوايا الصالحة، والرغبة المشتركة في تجاوز الصعاب والعقبات. فالخلاف على قضايا، مثل: الحدود الإدارية للمحافظات ، وقانون النفط والغاز ، والميزانية، والقوات المسلحة (الجيش والبيشمركة)، وقانوني الانتخاب والمجلس الاتحادي، وانعقاد المؤتمر الوطني،

واتفاقية أربيل، والعلاقة مع دول الجوار ، وقانون الأحزاب السياسية، وتوزيع المناصب، أمور قابلة للحل... إن أتفق الفاعلون على الإلتزام بالشراكة والتوازن (الضمني) والتوافق (العملي) والخيار الديمقراطي، وأحترام الرأي والرأي الآخر، وعدم إقصاء أو تهميش أي شريحة من شرائح المجتمع، مع ضمان حق المواطنة، وتكافؤ الفرص وفقاً لمبدأ الكفاءة والنزاهة، في ظل أجواء من السلم والشفافية والتسامح والصفح وتنمية روح التعايش وصولاً الى الوئام والإندماج الذي يلتزم بالثقافة الوطنية ، دون تهميش للثقافات الفرعية والتنوع الاجتماعي .

اخيرا نقول ان العلاقة بين المركز والاقليم علاقة معقدة ومتشعبة وتمتد لسنوات تسبق عام التغيير ٢٠٠٣، بل انها ابتدأت مع بداية الدولة العراقية عام ١٩٢١، لكنها كانت بشكل مغاير عما هو عليه اليوم. لذا فانه ليس بوسع باحث مهما اوتي من قوة وعزم ان يكتب بحثا جامعا مانعا في هذا المجال. لذا اعتمد الباحث المقولة التي تفيد "ان ما لايدرك كله لايترك جله". عليه اختار البحث مفردات معينة هي محط خلاف او اختلاف بين المركز والاقليم ضمن سنوات محددة هي ٢٠٠٣-٢٠١٣. خرج البحث على اثرها بخلاصة تقر بوجود اختلاف في الرؤى حول قضايا عدة، من بينها: كيفية ايجاد حل للمناطق المختلف على عائديتها بين السلطة الاتحادية والاقليم، وقضايا النفط والغاز والبيشمركة والميزانية وغيرها. واستخلص البحث انه اذا اتفق الطرفان على حل هذه القضايا وفق روح الشراكة والتوازن الضمني والتوافق العملي، فان الاختلاف"**Difference**" سينقلب الى ائتلاف"**Coalition**"، اما اذا سارت الامور باتجاه مغاير فان الأمر قد يتحول الى خلاف"**Conflict**" كما حصل في ايلول ٢٠١٧ عندما قررت القيادة الكردية في اربيل اجراء استفتاء على استقلال الاقليم عن العراق. وهو الحدث الذي غير مسار العلاقة الى سالب؛ لكن الامور عادت بعد سنة من ذلك الى نوع من الاتفاق، ان لابديل عن الحوار لحل الاشكالات المزمنة في العلاقة.

في النهاية نقول ان مستقبل العلاقة بين المركز والاقليم ينبغي ان يبنى على الشراكة، واعلاء شأن المصلحة الوطنية العليا في اجواء من الثقة والتسامح والصفح واحترام الرأي والرأي الاخر.

---

(1) د. عبد السلام بغدادي ، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني ، (بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠١٢) ، سلسلة كتب ثقافية ،العدد ٣٠ ، ص١٠ .

(2) الصباح ، بغداد ، العدد ٢٨١٣ في ٤ / ٥ / ٢٠١٣ ، ص٢ .

(3) عبد السلام بغدادي ، السلم الوطني ، ص١٠ .

(4) الشرق الأوسط ، لندن ، بغداد : العدد ١٢٦٤١ في ٧ / ٨ / ٢٠١٣ ، ص٣ .

(٥) أنظر حديث السيد مسعود بارزاني ، أثناء استضافته مسؤولة السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي (كاثرين اشتون) . الشرق الأوسط ، العدد ١٢٦٢٢ ، في ١٩ / ٦ / ٢٠١٣ ، ص٣ .

(٦) الشرق الأوسط ، العدد ١٢٥٣٠ في ١٩ / ٣ / ٢٠١٣ ، ص٣ .

(٧) الشرق الأوسط ، العدد ١٢٤٤٥ ، في ٢٤ – ١٢ – ٢٠١٢ ، ص٣ .

(٨) نقلاً عن : محمد صباح ، (التحالف الكردستاني : دور البرلمان في المحاسبة معطل) المدى ، العدد ٢٦٨٩ في ٢٩ / ١٢ / ٢٠١٢ ، ص٢ .

(9) المصدر نفسه ، ص٢ .

(10) الشرق الأوسط ، العدد ١٢٥١١ ، في ٢٨ / ٢ / ٢٠١٣ ، ص٣ .

(١١) نقلاً عن: الاء الطائي وطارق الأعرجي (المالكي وبارزاني يتفقان على حل المشاكل وفقاً للدستور)؛ الصباح، العدد ٢٨١١ في ٢٠١٣/٤/٣٠ ، ص٢ .

وقارن مع صحيفة الحياة / لندن / العدد / ١٨٢٨٨ في ٣٠– ٤ – ٢٠١٣ ص١ ، ٢ .

(١٢) عبدالغني علي يحيى ، (هل طالباني أول وأخر رئيس كردي للعراق) ، الشرق الاوسط : العدد ١٢٤٥١ في ٣٠ –١٢ –٢٠١٢ ، ص١٠ .

(١٣) نقلاً : عن شيرزاد شيخاني ، حمزة مصطفى (رئاسة كردستان تنفي بحث تولي علاوي الرئاسة) ، الشرق الاوسط ، العدد ١٢٤٤٦ في ١٢/٢٥/ ٢٠١٢ ، ص٣ .

(١٤) الحياة ، العدد ١٨٢٨٨ في ٣٠/ ٤/ ٢٠١٣ ، ص٢ .

(١٥) الشرق الاوسط ، العدد ١٢٥١٠ في ٢٠١٣/٢/٢٧ ، ص٣ .

(١٦) الصباح ، العدد ٢٨٠٥ ، ١٦– ٤– ٢٠١٣ ، ص٢

(١٧) المدى / بغداد / العدد٢٧٨٤ في ٢٩/ ٤ / ٢٠١٣ ، ص٥ .

(١٨) الصباح ، العدد ٢٨١١ في ٣٠/ ٤/ ٢٠١٣ ، ص٢ .

(١٩) الصباح ، العدد / ٢٨٠٢ في ١٧/ ٤ /٢٠١٣ ، ص ٢ .

(٢٠) أنظر الحوار الذي أجراه (عمر عبداللطيف) ، مع : علي بابير ، زعيم الجماعة الإسلامية في كوردستان . الصباح ، العدد ٢٧٢٩ في ٢٠/ ١ / ٢٠١٣ ، ص ٢ .

(*) أثير جدل كبير حول المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الحالي [٢٠٠٥] ؛ فالكورد يتمسكون بها حرفياً ، وبالمادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي أصدره الحاكم المدني الامريكي للعراق (بول برايمر) عام ٢٠٠٤ .في حين يرى اخرون ، ان صلاحية المادة أنتهت بنهاية عام ٢٠٠٧ . و أدناه نص المادة ١٤٠:

(أولاً : تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لإستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية ، بكل فقراتها .

ثانياً : المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية ، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور ، على أن تنجز كاملة (التطبيع ، الاحصاء ، تنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها ، لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة).

ينظر : الدستور العراقي الحالي / النافذ / ٢٠٠٥ .

(٢١) الشرق الأوسط ، العدد ١٢٦٢١ في ١٨/ ٦/ ٢٠١٣ ، ص٣ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص٣ .

(٢٣) الشرق الاوسط ، العدد ٢٨٧٨ في ٢٤/ ٧ / ٢٠١٣ ، ص٣ .

(٢٤) الشرق الاوسط ، العدد ١٢٦١٣ في ١٠/ ٦ /٢٠١٣ ، ص ٢ .

([٢٥]) المدى ، العدد ٢٧٨٦ في ٢ / ٥ / ٢٠١٣ ، ص٥ .

(٢٦) الصباح ، العدد٢٨١٦ في ٢٠١٣/٥/٧ ، ص٢ .

(٢٧) المدى ، العدد٢٧٨٦ في ٢٠١٣/٥/٢ ، ص٥ .

(٢٨) الشرق الاوسط ، العدد ١٢٥٣٠ في ١٩/٣/ ٢٠١٣ ، ص٣ .

(٢٩) الشرق الاوسط ، العدد ١٢٥٢٣ في ٢٠١٣/٣/١٢ ، ص١ .

(٣٠) نقلاً عن معد فياض (رئيس دائرة العلاقات الخارجية في إقليم كردستان : لدينا ٢٧ ممثلية أجنبية : سوء علاقات بغداد مع بعض الدول يؤثر علينا) . الشرق الاوسط ، العدد ١٢٥٣٠ في ٢٠١٣/٣/١٩ ، ص٣ .

[٣١]) نقلا عن المصدر نفسه ،ص٣

(٣٣) نقلاً عن : شيرزاد شيخاني ، (الاستقلال الكردي ... آمال شعبية ومصدات إقليمية) . الشرق الأوسط ، العدد ١٢٥٣٠ في ١٩ / ٣ / ٢٠١٣ ، ص٣ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص٣ .

(٣٥) الصباح ، بغداد ، العدد ٢٨١٦ في ٧ / ٥ / ٢٠١٣ ، ص٢ .

(35) نقلاً عن : عمر عبد اللطيف ، (الكردستاني : الدستور سيكون هو الحكم لحل الخلافات بين الإقليم والمركز) الصباح ، العدد ٢٨٩٧ ، في ٢٠ / ٨ / ٢٠١٣ ، ص٢ .

(٣٧) ينظر الحوار الذي أجرته صحيفة الصباح مع الشيخ خالد العطية : الصباح – ٢٧١٣ ، ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٢ ، ص٣ .

(٣٨) الشرق الأوسط ، العدد ١٢٥٠٣ في ٢٠ / ٢ / ٢٠١٣ ، ص٣ .

(٣٩) صحيفة الحياة ، لندن ، العدد١٨٢٨٨ في ٢٠١٣/٤/٣٠ ، ص٢ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص٢ .

(٤١) صحيفة الخليج الإماراتية ، العدد ، ١٢٣٩٩ في ٢٠١٣/٤/٣٠ ، ص٣١ .

(٤٢) عمر عبداللطيف ، (بدء عمل اللجان المشتركة بين المركز والاقليم لحل المسائل العالقة) الصباح / بغداد ، العدد٢٨٧٨ في ٢٠١٣/٧/٢٤ ، ص٣ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص٣ .

(٤٤) نقلاً : عن حمزة مصطفى ، (المالكي وبارزاني يبحثان تنسيق العمل بين الحكومتين الإتحادية والاقليمية) ، الشرق الاوسط ، العدد ١٢٦٤١ في ٢٠١٣/٧/٨ ، ص٣ .

(٤٥) الشرق الاوسط ، العدد ١٢٦٤١ في ٨/٧/ ٢٠١٣ ، ص٣ .

(٤٦) الصباح ، العدد ٢٨٤١ في ٢٠١٣/٦/١٠ ، ص٣ .

(٤٧) نقلاً عن : شيرزاد شيخاني ، (الانظار تتجه الى بارزاني مع بدء العد التنازلي لمؤتمر الحوار الوطني الثاني في أربيل) ، الشرق الأوسط العدد ١٢٥٠٣ في ٢٠١٣/٢/٢٠ ، ص٣

(٤٨) المصدر نفسه ، ص٣ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص٣ .